



PROVISIONAL

A/37/PV.29
19 October 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢، الساعة ١٠/٣٠

(هاتفاريا)

السيد هولاي

الرئيس:

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمات كل من :

السيد برادان (بوتان)

السيد يامبالا (جمهورية أفريقيا الوسطى)

السيد لوز (الرأس الأخضر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza

مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة

من المحضر .

82-63169/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

السيد برادان (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يطيب لي أن استهل كلمتي ، سيدي ، بتهنئتك على انتخابكم بالا جماع للمنصب الرفيع ، الا وهورئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . ان خبرتكم الواسعة ومواهبكم الدبلوماسية من شأنها أن تؤهلكم لمواجهة المهام التي تنتظركم .

وأود ايضا أن اهنئ سلفكم ، فخامة السيد عصمت كتاني من العراق ، على الطريقة القديرة والمتفانية التي تناول بها شؤون الدورة الماضية للجمعية العامة . ونتمنى له النجاح في أعماله القادمة ، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي الاستفادة من حكمته وقيادته الرشيدة .

هناك حشد من المسائل الخطيرة التي ما برحت تشغل المجتمع الدولي . وبسبب وجود عوامل تناول بعضها الأمين العام في تقريره الذي قدمه عن أعمال المنظمة ، فان منظومة الأمم المتحدة ، وبصورة خاصة ، مجلس الأمن ، لم يكن يوسعها دائما ان تتناول بفعالية مثل هذه القضايا . ولبعض الوقت شعر الكثيرون بتناقض قدرة الأمم المتحدة على تعزيز وصيانة السلم والأمن - وهما الهدفان اللذان من اجلهما انشئت الأمم المتحدة . ومن ثم ، فان هناك حاجة واضحة لاتخاذ الخطوات اللازمة لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية في تناولها لمسألة السلم والأمن الدوليين . ومن الأهمية بمكان بالنسبة لأعضاء مجلس الأمن الدائمين أن يقوموا بدور طبيعي لتحقيق التغييرات المطلوبة . ويجب عليهم أن يرتفعوا الى مستوى المصالح البشرية الكبرى بصفة عامة . وان وفدي يأمل ان تنهض هذه البلدان وتتحمل مسؤولياتها التي وافقت على الاضطلاع بها .

ان وسائط الاعلام في كل ارجاء العالم ، فضلا عن معظم المتكلمين الذين سبقوني بالكلام هنا ، قد اشاروا باعجاب بالغ الى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة . ونحن نقدر النهج الصريح الذي اتبعه الأمين العام . ونرى في ضوء ذلك ان المقترحات التي قدمها يجب ان تولى

أهمية قصوى وسريعة . ولهذا ، فإننا نرحب باقتراح سيراليون بأن يدرج بند إضافي في جدول الأعمال بشأن قضية الأمن الجماعي .

وأود في هذه المناسبة أيضا ان اغتنم الفرصة لكي اهنئ بحرارة الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبار ، على الطريقة الرائعة التي مارس بها أعماله فيما يختص بشؤون منظمتنا رغم العقبات الخطيرة التي اعترضته . وطوال فترة العام فانه تناول بعض الحالات البالغة الصعوبة بطريقة تتماشى مع مركزه ومع الصلاحيات المخولة اليه . ولقد اظهر في أوقات الأزمات مهارة تامة وموهبة دبلوماسية . وان وفدى الذى اولاه دائما الثقة الكاملة يطمئن له الآن كل النجاح خلال مدة توليه توجيه دفة منظمتنا .

ان العديد من القضايا التي تواجهنا في هذه الدورة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ انشاء هذه المنظمة . وفي العديد من هذه الحالات لاتزال الحلول تتعذر علينا . واحدى هذه القضايا هي أزمة الشرق الأوسط . ان المحرقة التي حلت بلبنان في الشهر—سور الأخيرة قد روّعت وصدت ضائرتنا جميعا . ان مذبحه اللاجئين الفلسطينيين في بيروت كانت عشوائية لا رحمة فيها . وهؤلاء الذين اقترفوا هذه الجريمة عليهم أن يعدّوا انفسهم في الدرك الأسفل من فئات المجرمين ونحن نؤيد اجراء تحقيق كامل من أجل كشف الطابع الحقيقي لهذه الفعلة الرهيبة .

ان وفد بلادي قد روّع بالمثل لقصف اسرائيل لبيروت دون هوادة من أجل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا العمل من جانب اسرائيل قد سبّب فقدان ما لا يحصى من أرواح المدنيين وتدمير الكثير من الممتلكات القيّمة . ولا تستطيع اسرائيل ان تواصل اللجوء الى استخدام القوة لتسوية الخلافات مع جيرانها . كما انه لن يكون بمقدور اسرائيل وجيرانها تحقيق سلام حقيقي دائم ان لم يوجد الحوار والمفاوضات . ويرى وفد بلادي ايضا ان جوهر مشكلة الشرق الأوسط هو قضية فلسطين . ان اسرائيل وفيرها لا يستطيعون تجاهل القضية المشروعة الحقيقية لشعب فلسطين . ولذلك فان وفد بلادي يؤيد كل التأييد لنداءات الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة ، وهو نداء قد استمعنا اليه مرارا في هذه القاعة ، وذلك من أجل تقرير المصير لشعب فلسطين . ولتحقيق هذا الهدف فان على اسرائيل ان تسحب قواتها—وا مستوطناتها من جميع الأراضي التي احتلت منذ حرب ١٩٦٧ .

وثمة حرب اخرى تمخض عنها فقدان للارواح والممتلكات خلال العامين الاخيرين هي الحرب الدائرة بين ايران والعراق . وان النداءات والجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، وجموعه البلدان الاسلامية قد اخفقت حتى الآن في انهاء هذه الحرب الاستنزافية . ولا حاجة مطلقا لاستمرار هذا النزاع . وان البلدان المعنية ، يتعين عليهما—ا أن تنهي هذه الحرب على وجه السرعة ، رعاية لصالحها . ان ميثاق الأمم المتحدة يطالب بوضوح جميع الأعضاء بعدم اللجوء الى استخدام القوة

لتصفيّة الخلافات . ومع ذلك ، خلال السنوات القلائل الماضية فان العديد من الأمم حاولت تسوية نزاعاتها باستخدام القوة . وسواء كانت قضية حقيقية أم لا ، فان استخدام القوة في تسوية الخلافات ليس له ما يبرره . ويجب ألا يسمح المجتمع الدولي لأحد بأن يحقّق كسبا باستخدام القوة ، والا فان أمن ورفاهية الأمم الأصغر والأضعف سوف يتعرضان لخطر دائم . وطن سبيل المثال ، في جنوب غرب وجنوب شرق آسيا ، فان القوة العسكرية قد استخدمت للتدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأضعف . وطن أساس المبدأ لا نستطيع الموافقة على وجود قوات أجنبية في بلدان هذه الأقاليم . ولا بد من سحب هذه القوات ومن استعادة البلدان المعنية السيادة ، والا استقلال وعدم الانحياز .

ان وفد بلادي كان على أمل أن يرى ناييبيا مستقلة ذات سيادة الآن . ولكن ، ورغم العديد من قرارات الأمم المتحدة ، فان جنوب افريقيا تواصل احتلال هذه الأراضي الدولية . ان وفد بلادي يأمل الآن أن تتمكن مجموعة الاتصال الغربية من سرعة انهاء المفاوضات وان تؤمن استقلال ناييبيا في اطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي جنوب افريقيا نفسها فان الممارسة البغيضة للفصل العنصري الذي ادانتته كل الأمم العالم مازالت قائمة ، وحقوق الأغلبية انكرت . يجب ان تدرك سلطات بريتوريا حماقتها بسرعة وتصحح الأخطاء التي ارتكبتها .

ان وفد بلادي يضم صوته الى هؤلاء الذين اعربوا عن خيبة أملهم ازا نتيجة الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ان التعبير المستمر الذي تعالى بالصراخ خوفا من اخطار سباق التسلح ، والتحويل الهائل للموارد عن اغراضها الحقيقية والتجمعات الضخمة التي شهدناها ، كل ذلك لم ينجح في التأثير على قادة البلدان الكهيرة في العالم ولا سيما الدولتين العظميين .

رغم العقبات الخطيرة الراهنة فلا ينبغي لنا ولا نستطيع ان نفقد الأمل في مساهمة لتحقيق نزع سلاح عام وكامل . ويجب على البلدان التي اعاققت التقدم في هذا الميدان ان تعاد

التفكير في الموضوع . وينبغي ايجاد طريقة للحفاظ على السلم والأمن على كوكبنا دون ان نعرضه للدمار .

ان حصيلة تسع سنوات من المفاوضات بشأن قانون البحار كانت انجازا جديرا بالشأن . حققت الأمم المتحدة . وكانت كذلك خطوة صوب اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . وسيحال الآن دون الكثير من الخلافات المحتملة بسبب الأحكام الواردة في الاتفاقية . وصحيح انه لم يتيسر تماما لجميع البلدان ان تكفل تامين القانون كل مصالحها . فالبلدان غير الساحلية ، على سبيل المثال ، كان طيها ان ترضى بأقل القليل ، اذا توخينا الصراحة ، وقد امتنعت عن ابداء الكثير من التحفظات في سبيل المصلحة الأعم . ونظرا لهذا ، فانه كان ما يبعث على الاحباط ان قلة من البلدان التي حققت فعلا بغايم كثيرة لم تر من المناسب ان يتم اعتماد الاتفاقية بتوافق الآراء .

ان المتكلمين الذين سبقوني قد اوضحوا الموقف الخطير للاقتصاد الدولي ، ولا تزال البلدان النامية غير المصدرة للنفط تتحمل اسوأ نتائج هذه الأوضاع . وان الملايين العديدة في البلدان النامية في آسيا ، وافريقيا وامريكا اللاتينية يعيشون في حرمان كامل . ورغم الجهود المبذولة لعلاج هذه المشكلة ، فان هذه الجهود كانت أقل مما يلزم أو جاءت متأخرة رغم توفر حسن النية . وما هو مطلوب للتناول الفعال لهذا الموقف هو زيادة الموارد لهذه المناطق المتخلفة واعادة بناء هيكل النظام الاقتصادي الدولي . ولذلك فاننا نواصل التأكيد بأن النظام الاقتصادي الراهن ظالم ، وغير عادل وعاجز عن معالجة أوجه المعاناة التي يتعرض لها . وكما أخرنا بدء المفاوضات العالمية الشاملة واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد كلما اصبحت اهدافنا ابعث بنالا . وان وفد بلادى بحث البلدان المتقدمة التي اخفقت حتى الآن في (الموافقة) على بدء المفاوضات العالمية الشاملة أن تقوم بذلك دون مزيد من الابطاء .

ان وفد بلادى يعلق أهمية قصوى على كل جوانب التعاون الاقتصادي الدولي . والبلدان النامية ، ولاسيما ال ٣١ الأقل نموا من بينها ، تتطلب مدخلات ثابتة من المال ، والموارد التقنية لتكثيفها من انشاء الأساس اللازم لتحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي المستمر . وبدون

تدقق هذه الموارد فلن يكون بوسع أقل البلدان نموا أن تتغلب على الاختلالات الهيكلية والنقص في البنية الأساسية والفقر وهي الأمور التي تتسم بها اقتصادياتها . وان الموارد الوفيرة حتى الآن إلى أقل البلدان نموا ، سواء اكانت من مصادر ثنائية أو متعددة الاطراف ، ولو انها غير كافية ، كان لها أثر مفيد على اقتصاداتها . ولقد اجري تحليل مفصل للأوضاع في هذه البلدان ولاحتياجاتها الخاصة بالمساعدة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا الذي عقد في باريس في ١٩٨١ . وتبذل الآن جهود جادة لتنفيذ برنامج العمل المضمون الجديد الذي صدر عن هذا المؤتمر . وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي والائتلاف والبنك الدولي ، بتعاون وثيق مع أقل البلدان نموا ، لتنظيم اجتماعات المجموعة الاستشارية للمساعدة بين البلدان المانحة والبلدان المتلقية . ويود وفد بلادي أن يناشد جميع المانحين ولاسيما البلدان المتقدمة النمو ان يعززوا مساعدتهم تمشيا مع قرارات مؤتمر باريس .

في هذا الصدد ، أثلجت صدورنا ببيانات عديد من البلدان ، بما في ذلك الهيان الذي القاه وزير خارجية الدانمرك نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي من هذه المنصة في ٢٨ من ايلول / سبتمبر . ان هذه التأكيدات والأعمال المتخذة سوف تبقى على قوة الدفع التي تخضت في باريس صوب تنفيذ برنامج العمل الجديد للموس .

ورغم هذه التطورات ، شعر وفد بلادى بالقلق بسبب التدني الخطير في المساعدة المتعددة الأطراف بصفة عامة . اننا بصفتنا أعضاء في مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، قد لاحظنا بصفة خاصة النقص الخطير في الموارد الذي سيواجه البرنامج في الدورة الثالثة للارقام الارشادية للتخطيط . ان الكثير من أقل البلدان تقدما أصبحت تعتمد الى حد كبير على برنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونيسيف والمساعدات الأخرى المشابهة من أجل تولي المشاريع والبرامج الحاسمة لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية . وان التدني في هذا النوع من المساعدة سوف يعرض للخطر ، دون شك ، خطط تلك البلدان وبرامجها . ولذلك ، فاننا مرة أخرى نناشد المجتمع الدولي ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، بأن تعاود مساعدتها الكبيرة عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيره من الوكالات المتعددة الأطراف .

تدرك البلدان النامية الآن مزايا التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها . لقد وضع أساس مثل هذا التعاون بوضوح في برنامج عمل كاراكاس الذي اختتم اعتماده في ١٩٨١ وفي البرامج التي قدمت حركة عدم الانحياز .

ان سبعة بلدان في منطقتنا في جنوب آسيا وهي : باكستان ، وبنغلاديش ، وسري لانكا ، وبلديف ، ونيبال ، والهند ، وبلدي بوتان - تقوم الآن بعطية وضع الأساس بصورة تدريجية وثابتة لتعزيز التعاون الاجتماعي الاقتصادي . لقد اظهرت اللقاءات بين تلك البلدان انه دون التعاون فان العديد من المشاكل الهامة والحاسمة في المنطقة لا يمكن تناولها على نحو كاف . ان التعاون مطلوب من أجل تحقيق التحسين العاجل للنقل ووسائل المواصلات وغيرها من تسهيلات البنيات الأساسية في المنطقة . ان الصحة والسكان والبيئة والزراعة هي مجالات أخرى يمكن أن تستفيد المنطقة فيها من زيادة التعاون . ان بلدان جنوب آسيا التي إما انعزلت عن بعضها البعض أو كانت في مواجهة مع بعضها البعض بسبب العوامل الاستعمارية

والتاريخية الأخرى ، تحتاج ان تتفهم التراث الثقافي والديني لبعضها البعض . وبالمثل يجب عليها أن تحترم التطلعات الحقيقية المشروعة لبعضها البعض بصفتها بلدانا أعضاء ، تتمتع بالسيادة في سعيها المشترك الى تحسين أحوال شعوبها . حقيقة ان كل البلدان المنضمة الى محفل جنوب آسيا هي أعضاء في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ تهيب الفرصة لتلك البلدان لأن تلتقي معا . ان بوتان تعلق أهمية كبيرة على مشروع التعاون هذا في جنوب آسيا ، ونحن على ثقة من أن البلدان الأخرى المنضمة لهذا المشروع سوف تبذل كل ما في وسعها لانجاحه ، ولتضع جنوب آسيا على طريق جديد يتحقق فيه السلم والرفاهية والتقدم .

في الختام ، أود أن أوكد من جديد التزام بوتان القوي بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . ويجب علينا أن نتخذ كل اجراء ضروري لتعزيز منظمتنا هذه التي تتسم بالطابع العالمي والتي تمثل أمل البشرية في السلم والرفاهية .

السيد يامبالا (جمهورية افريقيا الوسطى) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لقد جرت العادة على ان تجتمع الأمم المتحدة في الجمعية العامة لكي تفكر في الطريقة التي تخطط بها للاضطلاع بمسؤولياتها في ادارة شؤون البشر . ومع ذلك ، فليس هناك أى شك في أن مثل هذا التفكير الجماعي يمكن أن يشر اذا عمل على ضوء الأهداف التي يتم وضعها . ان هذه الدورة ، اكثر من أية دورة أخرى ، ذات أهمية خاصة بالنسبة لجمهورية افريقيا الوسطى في تقييم الجهود التي بذلتها منظمتنا في تنفيذ مهمتها .

ويسعدني أيضا - سيادة الرئيس - أن انقل اليكم وإلى هذه الجمعية عن طريقكم ، التمنيات بالنجاح الكامل الموجهة اليكم من سعادة الجنرال اندريه كولنغبا ، رئيس اللجنة العسكرية للإصلاح الوطني ورئيس الدولة ، الذي عنده وعند شعب جمهورية افريقيا الوسطى ثقة عميقة وايمان مجدد بمنظمتنا .

كذلك فانه يسعدنا كثيرا ، نيابة عن وفد بلادي ، أن اهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة . انني على يقين من ان صفاتكم الشخصية سوف تؤدي الى نجاح أعمالنا .

أود أن أوجه خالص التهاني الى الرئيس السابق السيد عصمت كتاني على الحيوية والكفاءة والفعالية التي أدار بها الدورة السابقة لجمعيتنا .

انه ليسعدني أن أجد تهنيتي للسيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام ، وأن أوكد له استعداد جمهورية افريقيا الوسطى لدعم الجهود التي يبذلها باقتناع وشجاعة في اداءه اليومي لمهامه .

أخيرا ، يود بلدى أن يعرب عن تقديره للسيد كورت فالدهايم الأمين العام السابق على الجهود المتفانية التي بذلها في خدمة الأمم المتحدة خلال توليه مهام منصبه .

رغم ان الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة قد تثير بعض المشاكل في التعايش داخل الأمم المتحدة ، فان هذا التنوع شاهد واضح على حيوية منظماتنا . ورغم ان بعض هذه المشكلات بحكم طبيعتها ، تشكل تحديا حقيقيا فان مقتضيات رفاهية البشر تفرض علينا البحث معا عن الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز كفاءة منظماتنا في العمل .

ومن ثم ، ينبغي ان تكون الأمم المتحدة أداة لتحسين المناخ السياسي الدولي ، وينبغي كذلك وفوق كل شيء ، أن تكون أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان هذه الرغبة ذات الوجهين التي تشكل ، في رأى وفد بلادى ، محور اهتماماتنا وتشكل اطار عقيدة الأمم المتحدة ، قد أوجت الي بموضوعي الرسالة التي كلفت بتسليمها الى جمعيتنا لتنظر فيها .

ان منظماتنا التي ظهرت الى الوجود في أول الأمر كأداة لتحسين المناخ السياسي الدولي ، باعتبارها نابعة من الارادة المشتركة للدول المحبة للسلم والعدل ، كانت دائما ، وللأسف ، ضحية الحقيقة اليومية المريرة الكامنة في عدم التسامح والعنف . ففي أجزاء عديدة من العالم ، خصوصا في الجنوب الافريقي والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا وامريكا اللاتينية ، ظهرت نزاعات أدت الى خلق بؤر ساخنة من التوتر لا تيسر التعايش السلمي والأخوى .

ولا تزال بعض الشعوب اليوم ، وبعد مضي اثنتين وعشرين سنة على اعتماد القرار ١٥١٤ (د-١٥) للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تكافح من أجل الحصول على كرامتها الانسانية ، وعلى حريتها . وان الوضع المؤلم القائم في الجنوب الافريقي هو مثال واضح على هذا . وفي هذا الصدد ، يعتقد وفد بلادي ان حصول الاقاليم التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية والعنصرية على سيادتها لا يمكن الا ان يزيد من الطابع العالمي لمنظمتنا . ولهذا ، فان تحسين المناخ السياسي يتطلب ، قبل كل شيء ، ازالة جميع اشكال السيطرة القائمة في العالم اليوم ، التي تعتبر مخالفة للاخلاق الدولية في العصر الحاضر . ولهذا تعتبر جمهورية افريقيا الوسطى انه ينبغي ان تحصل ناسيبا في اقرب وقت ممكن على استقلالها - ولما لا يتم ذلك في عام ١٩٨٣ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، روحا ونصا . وفي لبنان ، وفي جزر مالديف ، شاهد المجتمع الدولي ، في اقل من أربعة أشهر ، مأساة كان معظم ضحاياها من السكان الابرياء ، وبقي عاجزا ازاها . ففي احدى الحالتين ، حاول العدوان ، عن طريق القوة ، أن يحبط طموحات شعب ، بصورة تنتهك القواعد الدولية انتهاكا صارخا ؛ وفي الحالة الاخرى ، كان هناك رفض صريح للجوء الى مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وبالنسبة لجزر مالديف ، تناشد بلادي الاطراف المعنية أن تتحلّى بالحكمة وتبدأ المفاوضات المباشرة ، وذلك بمشاركة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ، اذا اقتضت الضرورة .

ان الحوادث التي حصلت مؤخرا في الشرق الأوسط ، ليس لها الا وصف واحد ، هو المهول . وان المذابح التي حدثت في صبرا وشاتيلا ، والتي تعرض لها غدرا النساء ، والاطفال والمسنون ، لا يمكن الا ان تسمى اهادة جماعية ، ولا يمكن لأى بلد يلتزم بميثاق الأمم المتحدة ان يتحملها .

وأود ان أوكد من جديد ، من على هذا المنبر ، ادانة بلادي لذلك العمل الدنيء ، الذي يضاف الى المحاولات الاخرى من جانب دولة اسرائيل لاحتواء الكفاح العادي الذي

يخوضه الشعب الفلسطيني ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، من أجل تقرير مصيره .
وان التشرود الذي فرض على شعب فلسطين لا يمكن أن يستمر . ولهذا لا تزال بلادى تعتبر
ان القرارين ٢٤٢ ، و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، الصادرين عن مجلس الأمن ، لا يزالان أساس الحل
المقبول للنزاع في الشرق الأوسط .

ونظرا لأن الأمم المتحدة مشلولة وعاجزة عن العمل في هذه المنطقة في تلك المرحلة
المرجوة ، فانه من الملح ، على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام ، أن يتم تعزيز قدرة المنظمة
على القيام بمسئلتها . وجمهورية افريقيا الوسطى بدورها ، تعتقد انه من الضروري أن نعيد احياء
دور مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ، وان نعيد النظر في الآليات الستى
يسير عليها في عمله ، لأن التخيرات الهامة التي طرأت على المسرح الدولي منذ مؤتمر سوان
فرانسيسكو ، تتطلب ارساء التوازن في عملية اتخاذ القرارات في تلك الهيئة .

وان تحسين المناخ الدولي ، كما ذكرت منذ هنيهة ، يعني ، في التحليل النهائي ،
الحفاظ على الأمن والسلام في العالم .

وان الأمم المتحدة ، عن طريق اجهزتها المختصة في ذلك المجال ، تدعى في كثير
من الأحيان الى النظر في الحالات التي يتعرض فيها السلام للخطر . وان النتائج غير المرضية
التي حققتها الدورات المكرسة لنزع السلاح تقلل من فرص توطيد السلم وحفظه . ولا تزال الدول
تخصص موارد ضخمة للأسلحة ، في الوقت الذي لا يزال ثلثا سكان العالم فيه يعيشون في حالة
من الفقر .

ان الكفاح من أجل التفوق العالمي ، الذي يحمل اسم الهيئة ، يشن دون كلل ، ما
يؤدي الى البحث عن اسلحة التدمير الشامل وتصنيعها ، والتكديس الكمي والنوعي لها . وان هذه
الظاهرة ، التي تتفاقم نتيجة لاستخدام كلمة " الردع " ، انما تعرقل بصورة خطيرة ، السلم
والأمن في اقاليم عديدة في العالم . ولهذا السبب فان جمهورية افريقيا الوسطى تشجع كـل
المبادرات الجديدة التي من شأنها أن تقلل من سباق التسلح ، وان تساهم في تحسين المناخ
الدولي .

وبالرغم من ان دولة ذات سيادة يمكن أن تختار ، بصورة مستقلة ، نظاما معيناً ،
تواصل بعض الدول التدخل في شؤونها الداخلية ، ملوحة بشبح الابتزاز والتهديد . هل
يجب علينا أن نستنتج من ذلك ان الهادئ التي تنظم العلاقات الدولية ينبغي أن تلتزم بها
وتطبقها البلدان الضعيفة فحسب ؟ هذا هو السؤال الذي يود وقد بلادى أن يطرحه على
الجمعية .

فبين العراق وايران ، وفي الصحراء الغربية ، وفي كيبوتشيا الديمقراطية ، وفي
افغانستان ، تستمر المنازعات المسلحة التي تهدد السلم في تلك المناطق في العالم . ومع
ذلك ، فان ميثاق منظمنا يفرض على الدول ان تسعى الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .
واننا نوؤن بشدة بأهمية اجراء الحوار ، ونناشد بصورة ملحة مختلف أطراف هذه المنازعات
ان تلجأ اليه .

وبالنسبة للمشكلة الكورية ، يدعو البيان المشترك بين الشمال والجنوب في عام ١٩٧٢ ،
الى اجراء المفاوضات بين الطرفين المعنيين ، ودون أى تدخل خارجي . وتعتبر هذه الوثيقة
التاريخية ، من وجهة نظر وفدى ، أساسا قويا يمكن بناء عليه البحث عن الحل العادل والدائم .
وترجو جمهورية افريقيا الوسطى بالجهود الجهرية التي بذلها طرفا النزاع لارساء
أساس للشروع في الحوار البناء المشر ، الذي نرغب جميعا باخلاص في عقده حتى يمكن النظر
مرة اخرى ، في قبولهما في الوقت ذاته في الأمم المتحدة ، وذلك دون اخلال بمبدأ اعادة
توحيد هذين البلدين طبقا لتطلعات شعبيهما .

ان الحالة الدولية الحالية لا تدعو الى التفاؤل ، لأن النظام السياسي العالمي يتعرض
للخطر بسبب عامل آخر : وهو التفاوت في التنمية فيما بين أعضاء المجتمع الدولي . هذا هو
الجانب الثاني في رسالتي .

انه ينبغي على الأمم المتحدة ، ان تركز نفسها بصورة متزايدة في سبيل خدمة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء . وبالفعل ، كيف نستطيع ألا نتأثر بالمشاكل الناجمة عن
الأزمة الاقتصادية العالمية ، التي تؤثر بشكل خطير على بلدان العالم الثالث مثل : الاختلال

المتزايد في موازين مدفوعاتها ، والتدهور المستمر في معدلات التبادل التجاري ؛ والعـبـب المتزايد لديونها الخارجية ؛ وعدم الاستقرار في امداداتها الغذائية ؛ والفوضى في النظم النقدى الحالي .

وجميع هذه العوامل ، التي توضح الترابط بين الدول ، ينبغي ان تؤدى بالذمـن " يملكون " الى السعي بصورة فعالة ، مع الذين " لا يملكون " ، الى ارساء أسس جديدة لاعادة هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية .

وعلى العكس من ذلك ، فاننا نشهد عودة الحمائية الى الظهور بصورة ملحوظة جدا ، مما يوقع عقابا شديدا على بلدان الجنوب . وان الأمل الزائف الذى ولّدت فكرة نقل التكنولوجيا انما يزيد بدوره من خيبة أملها . وهذا هو السبب الذى يجعلنا نعتقد ان على الدول التي " تنك " ، وفي روح من التضامن ، ان تدعم الأمم المتحدة وتيسر جهودها من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

ان هذه الجهود شاهد صريح على عزيمة المنظمة في السعي " لتصفية الاسـتعمار الاقتصادى " . تلك العزيمة تنعكس في اعتماد ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، وكذلك برنامج العمل المطوس الجديد للشائينات لفائدة أقل البلدان نموا .

ان جمهورية افريقيا الوسطى ، باعتبارها تنتمي الى مجموعة هذه البلدان ، تدعو البلدان التي " تنك " الى بذل المزيد من الجهود والتضحية في تنفيذ هذه التدابير ، كيما يقوم بينها وبين البلدان النامية تعاون يعود بالفائدة المتبادلة على شعوبها .

وكما تعرف الجمعية ، حدث تغيير في نظام الحكم في جمهورية افريقيا الوسطى فسي الأول من ايلول / سبتمبر عام ١٩٨١ .

ولا بد لنا أن نذكر ، بأن استيلاء الجيش الوطني على السلطة قد جاء عقب سنوات مظلمة ، كانت البلاد بها على شفا الانهيار ، وتعرض الأمن والسلم فيها للخطر بشكل متزايد . وعلى نحو ما أعلنه مؤخرا ، رئيس الدولة ، سعادة الجنرال اندريه كولنغبا ، فـان

(السيد يامبالا ، جمهورية
أفريقيا الوسطى)

اللجنة العسكرية للإصلاح الوطني كانت قد وضعت نصب اعينها أربعة أهداف : تهيئة الظروف للتعبة العامة عن طريق استئناف العمل ؛ وإعادة تنظيم الأوضاع المالية في البلاد ؛ واستعادة مناخ من الثقة والضمانات لأمن الأفراد والمستلزمات ؛ والانتعاش الاقتصادي .
واعطيت الأولوية القصوى لتحقيق التوازن الاقتصادي والمالي . وبذلك استطعنا ان نخفض عجز ميزانية الدولة بنسبة تناهز ٣٠ في المائة بالقياس لما كان عليه في السنوات السابقة .
وهذه النتيجة جاءت بفضل الحد الكبير لبعض أوجه الانفاق ، وإعادة التنظيم في مجــــال العائدات ، وحملة لمكافحة الغش ، وعن طريق التضحيات المالية التي بذلها موظفو الدولة .

ولقد كانت اعادة الاطمئنان الى المستثمرين من بين المحاور الرئيسية التي سعت اليها اللجنة العسكرية للاصلاح الوطني لتحقيق الانطلاق الاقتصادي لجمهورية افريقيا الوسطى .

وتتطلب الخطة الموضوعة تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء وزيادة الاستثمارات الانتاجية العامة والخاصة ، بهدف احراز النجاح التام . بيد ان وضعنا المالي الحالي لا يسمح لنا بأن نواجه ، بجهودنا وحدها ، بعض المتطلبات الحيوية الأخرى ، مثل انشاء شبكة الطرق واعادة الهياكل التعليمية الاجتماعية . ومن الأمور الضرورية التي نعلق عليها الأمل في هذا الصدد مساهمة المجتمع الدولي .

ومن ثم ، فان النهوض بالمهمة التي نذرت اللجنة العسكرية للاصلاح الوطني نفسها لها لا يزال صعبا بالقياس الى عنصر الزمن والأهداف المرسومة . ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، استخدمت اللجنة سلاحا واحدا هو سلاح الحوار باعتبار ان لدى شعب جمهورية افريقيا الوسطى ديمقراطية حقيقية تنطلق بداية من تلبية الموضوعات التي تمثل جوهر اهتمام هذا الشعب . وتتطلب هذه الرؤية من جمهورية افريقيا الوسطى وحكومتها الاتسام بالدينامية في اعادة تحقيق الوحدة الوطنية ، باعتبار ذلك شرطا مسبقا لأي عملية من عمليات التنمية .

وباعتبارنا دولة غير ساحلية ، فاننا نشعر بأهمية خاصة للاتفاقية التي أسفر عنها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، بما تتيحه لنا من امكانية الحصول على تسهيلات خاصة في المبادلات الدولية ، وهذا أمل قوى لبلادي .

ونود أن نرحب مرة أخرى بالقرارين ٨٧/٣٥ المؤرخ ٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ و ٢٠٦/٣٦ المؤرخ ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ ، اللذين طلبت الجمعية العامة بمقتضاهما الى جميع الدول الأعضاء والى المنظمات المتخصصة والمنظمات الاقتصادية والمالية ان تسهم بسخاء في اعادة تعمير جمهورية افريقيا الوسطى والنهوض بها وتنميتها ، خاصة وان الوضع الاقتصادي لا يزال أمرا يبعث على القلق .

وأود نيابة عن شعب جمهورية افريقيا الوسطى واللجنة العسكرية للاصلاح الوطني ورئيسها صاحب السعادة الجنرال اندريه كولنغبا ، أن اوجه الشكر من فوق هذه المنصة الى جميع

(السيد يامبالا ، جمهورية
افريقيا الوسطى)

الدول وجميع المؤسسات التي اثبتت - رغم ما يواجهها من صعاب - سخاءها الذي نقدره حق قدره . ان بلادى على يقين بأن التضامن الدولي الذي يستند الى أساس من الوعي الانساني سوف يستمر في التزايد .

وتأمل جمهورية افريقيا الوسطى - وهي على قناعة بذلك - في ان الدول الأعضاء - رغم هذه الحقبة المريرة المتمثلة في الصراع الذي يشهده العالم - سوف تتقدم بالمساهمات الضرورية حتى تجعل من هذه المنظمة أداة لتحسين المناخ السياسي الدولي ، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويسهم تقرير الأمين العام ، الذي نتفق مع روحه تماما ، والذي نحبي واضعه ، في هذه العملية . وسوف يفيد التجانس والتوفيق بين اطراف المجتمع الدولي من هذه العملية تماما .

السيد لوز (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالفرنسية) :

من دواعي سرورنا البالغ ان نقدم لكم ياسيدي نيابة عن حكومة الرأس الأخضر أحر تهانينا ، بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان صفاتكم كرجل دولة وخبرتمكم الدبلوماسية تشهد بالدور الايجابي الذي نشق في انكم سوف تنهضون به اثنا فترة ولايتكم .

كذلك نود ان نعبر لسلفكم السيد عصمت كتاني عن تقديرنا للطريقة التي ادار بها أعمال الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، التي تناولت مشاكل هامة وحساسة تتعلق بمستقبل العالم .

ونود ان نغتنم هذه الفرصة ايضا لكي نعبر عن تمنياتنا للسيد خافيير بيريز دي كويبار بالنجاح في اضطلاعهم بمهامه الصعبة ، وان نعبر له عن تقديرنا للجهود التي يبذلها منذ ان تولى مهام منصبه ، من أجل تخفيف حدة التوتر على الصعيد العالمي ، وتعزيز صداقية المنظمة ودعم الأسس التي تقوم عليها .

ان العقود التي اعقبت انشاء الأمم المتحدة يمكن وصفها بأنها عقود النضال من أجل

تطبيق أحد مبادئها الأساسية : حق تقرير المصير واستقلال البلدان والشعوب المستعمرة . لقد كان نضالا جبارا على نطاق قارات بأكملها ، وكانت نتائجه مدعاة فخر للأمم المتحدة .

ان الوضع الدولي الراهن الذي يتسم بانتشار مصادر التوتر ، والمواجهة المسلحة والعودة التدريجية الى استخدام القوة بوصفها الاداة ذات الاولوية في اطار العلاقات الدولية ، انما ينطوي على عناصر تمثل تهديدا للسلم وتعرق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب . ولا مراء في ان رفض قبول تطور العلاقات الدولية في اتجاه تعزيز أواصر التكافل الاقتصادي بين مختلف أرجاء العالم وبين مختلف النظم السياسية والاجتماعية انما هو نتيجة استمرار هذا الوضع . ان هذا التكافل ، الذي يفترض مسبقا بذل جهد عالمي للتغلب على الظروف القاسية للأزمة ، لا يمكن ان يقال انه يتماشى مع المصالح المحددة لبلد ما أو لمجموعة من البلدان . ويطالب الضمير الاخلاقي لشعوب العالم ، اليوم أكثر من أى وقت مضى ، بأن تحل علاقات التعاون بصورة نهائية محل علاقات السيطرة ، وأن يحل الحوار محل القوة وان يحل الاستقرار محل الاخطار الناجمة عن المواجهة ، وان ينتشر الأمن في العلاقات الدولية وأخيرا ، ان يتحقق السلام .

ان حكومة الرأس الأخضر من جانبها، لا تألوا جهدا لضمان تحقيق هذه الاهداف؛ ليس فقط لانها تتمشى مع رغبات شعب الراس الأخضر، ولكن ايضا لانها مقتنعة بأنها انما تفعل ذلك لصالح البشرية جمعاء، وتمشيا مع تطلعات الانسانية. لذا، فان حكومة الرأس الأخضر تستند في أعمالها الى الدفاع المستميت عن مبادئ عدم الانحياز وميثاق الأمم المتحدة، والبحث عن التعاون المستمر مع جميع الامم المحبة للسلم والدول التي تحترم القانون الدولي، وتعزيز الاقتصاد المحلي والتنمية الاجتماعية، والدفاع عن كافة امتيازاتها في السيادة واستقلال الفكر والعمل.

ان القارة الافريقية، التي وجدت تدريجيا طريق عودتها الى السيادة والاستقلال على مر العقود القليلة الماضية، تقع اليوم في قبضة الاضطرابات العميقة الناجمة عن المرحلة الدقيقة لتطور مجتمعاتها وتحرر لشعوبها، وبينما تعكس هذه الاضطرابات ارادة لا تترزعزع لاحداث تغيير، وجهدا مستمرا للوفاء بمتطلبات العصر، فانها، رغم ذلك يكتنفها الكبت والشك، مما يدل على قصور وضعف هذه الحركة الناشئة، التي تسير الآن في طريق التقدم، والتي يجب أن تمكن افريقيا من أن تطور امكاناتها وان تكفل شعوبها تحقيق اكثر تطلعاتها شرعية.

ان الأزمة الاقتصادية التي تؤثر - بصورة خاصة - على قارتنا، قد جعلت عدم الاستقرار السياسي امرا أكثر ترجيحا، وهذا يقوض أسس التنمية الاقتصادية المتناسقة والمتكاملة على المستويين الاقليمي وشبه الاقليمي. ان مواقف الحرب او المواجهة بين دول القارة تضعف الثقة بين شعوبنا، وتعرض الوحدة الافريقية للخطر، وتيسر التدخل الخارجي، مما يهدد سيادتنا واستقلالنا اللذين حصلنا عليهما بشمن غال.

ان مسألة ناميبيا واستمرار الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يحتلان مكانا هاما بين المشاكل الحيوية التي تؤثر على الجزء الجنوبي من القارة الافريقية، وذلك بسبب ما لهما من آثار على افريقيا بل وعلى العالم اجمع. ورغم الجهود الدؤوبة للمجتمع الدولي، التي انعكست في قرارات مجلس الامن العديدة، وفي المواقف التي اتخذتها حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية، لا تزال جنوب افريقيا تواصل احتلالها لناميبيا.

ان المبادرات الاخيرة للنهوض بتنفيذ قرار مجلس الامن ٣٥ (١٩٧٨)، قد واجهت

صعوبات من كافة الانواع، بما في ذلك المحاولات التسوية من قبل جنوب افريقيا ، التي تهدف ليس فقط الى خلق ظروف مواتية لاستقلال مشروط ، ولكن ايضا لزعة استقرار الدول المجاورة ذات السيادة . ويحدونا الامل في ان تتمخض المحادثات الجارية بشأن هذه المسألة عن نتائج سريعة ، تمكن الشعب الناميبي في النهاية من ان يكون سيد مصيره ، وأن يحتل مكانه الملائم في هذه الجمعية .

ان استقلال ناميبيا هو المسؤولية الجماعية لكافة الدول الأعضاء في الامم المتحدة . ولذا ، يتعين علينا ان نضع ، بشكل كبير ، من تأييدنا للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وللناميبين البواسل المقاتلين من أجل الحرية ، ولبلدان خط المواجهة ، ولا سيما ، جمهورية انغولا الشعبية ، التي لم تالو جهدا ولم تحجم عن أية تضحية ، حتى لا تتمكن جنوب افريقيا من أن تعوقنا عن اداء واجبنا والاضطلاع بمسؤوليتنا نحو الشعب الناميبي .

ان البيان الختامي للمؤتمر الأخير لرؤساء دول كل من انغولا والرأس الاخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا بيساو وموزامبيق ، الذي عقد في برايا بالرأس الاخضر في ٢١ و ٢٢ ايلول / سبتمبر الماضي ، أعلن أن جعل استقلال ناميبيا مشروطا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، يشكل تدخلا صارخا في الشؤون الداخلية لدولة عضو في منظماتنا ، ويتناقض مع روح ونص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وبالمثل ، فان تدابير زعة الاستقرار الموجهة ضد بلدان خط المواجهة ، والتي تهدف الى منعها من تقديم التأييد الحاسم لتحرير ناميبيا ، انما تعكس ، بصورة لا يمكن أن تنكر ، الرغبة في استمرار السيطرة الاستعمارية على هذا الاقليم .

ولا يمكن لاحد ان يشك اطلاقا في ان جنوب افريقيا تقدم توجيهها وتمويلها ، بل ودعمها ماديا واسع النطاق ، لعملية زعة الاستقرار الموجهة ضد كل المنطقة الجنوبية من القارة الافريقية ، وبتركيز خاص على جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق . اذ ان جمهورية انغولا الشعبية منذ استقلالها في عام ١٩٧٥ ، لم تعرف السلم مطلقا . كما ان رغبتها في ان تحقق تنميتها ، وجهودها لاعادة بناء البلاد ، قد اعاققتها ، بصفة منتظمة ، الاعمال الاجرامية لقوات النظام العنصري لجنوب افريقيا ، التي تغزو هذا البلد وتدمره متذرة بشتى الذرائع .

اننا نرفض صراحة التشجيع المعلن والتأييد الذي تحظى به العصابات المسلحة التي تقوم بعمليات عسكرية في اراضي موزامبيق ، من اجل خلق مناخ لعدم الاستقرار المستمر .
اذ ان هذا العمل يشكل انتهاكا صارخا لاسط المعايير التي تحكم التعايش السلمي بين الامم .

ان نظام الفصل العنصرى اللانسانى قد أصبح أكثر صلفا وعدوانية ، ولا تزال الاعمال التي يبغضها ضمير البشرية ترتكب تحت لوائه ، وهو يشكل تحديا لا يحتمل للمقررات المتكررة والنداءات المستمرة من منظومة الامم المتحدة .

وفي شمال افريقيا لا تزال حرب الاشقاء مستمرة . فهي الى جانب تدويرها لحيياة البشر وللممتلكات ، تهدد ، باتساع نطاقها ، السلم والأمن في هذه المنطقة . وأعني بذلك الصراع بين الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية والمملكة المغربية . وبالرغم من الصعوبات التي تعوق التوصل الى حل لهذا الصراع في اطار منظمة الوحدة الافريقية ، أصبحت الحاجة ماسة وملحة للتوصل الى وقف اطلاق النار والى ان ناتي بالطرفين الى مائدة المفاوضات وفقا للقرارات ذات الصلة لمنظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة . ان حقيقة انه قد تم الاعتراف اليوم بالجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية من جانب ثلث اعضاء المجتمع الدولي تقريبا ، انما تظهر عدالة نضالها ، وتبين أيضا التأييد الدولي الذي حظي به الشعب الصحراوى .
ان موقف منظمة الوحدة الافريقية اليوم ، يوضح تماما الاخطار التي تهدد المنظمات الدولية الان ، تلك المنظمات التي تستخدم كاليات لتحرير الشعوب واعتاقها .

ان الشلل والوضع المتفجر في منظمة الوحدة الافريقية هما انعكاسان لهجوم متعمد تقوم به القوى التي تعتمد الى تقسيم افريقيا ، ومن ثم اضعافها ، بهدف دعم مصالحها الغربية عن القارة ، ودعم نظام الفصل العنصرى ، والحيلولة دون دعم استقلال الدول الافريقية . ومع ذلك ، فاننا مقتنعون بأن التحركات الجارية الان سوف تؤدى الى مواصلة الحوار ، ومن ثم ، الى بدء ظهور حلول تعمل على المحافظة على تلاحم وفعالية منظمة قارتنا ، لأن بقاء منظمة الوحدة الافريقية ، يمثل أهمية قصوى ، لا مجال للشك فيها ، بالنسبة لكافة الدول والشعوب الافريقية .

ان المشاكل التي يتعين على منظمة الوحدة الافريقية مواجهتها ، لها اثار متنوعة ، ولكنها ، تؤثر ايضا على الأمن الجماعي للبشرية وعلى المنظمات الدولية الاخرى ، بما في ذلك الامم المتحدة نفسها .

ونلاحظ بقلق الاتجاه الممقوت لتحويل الامم المتحدة الى منظمة تلعب دورا ثانويا في اصدار القرارات المتعلقة باوجه الصراع القائم ، عندما يتعلق الامر بتفجير التوتر الذى يهدد سلم وامن العالم . والواقع ان القرارات والتوصيات التي تصدر عن الهيئات العليا في منظمنا قد اهملت بصورة منتظمة ، او ما نشاهده الان هو صورة من صور الامر الواقع ، وصورة اخرى من صور اللجوء الى استخدام القوة . وتعرقل مثل هذه الاعمال التوصل الى تسوية عادلة ونهائية للصراعات القائمة ، وذلك بالابقاء عليها طويلا ، ويؤدى ذلك بدوره الى جعلها ذات طابع مستعص وقابلة للانفجار بصفة دورية .

ان الامم المتحدة والمبادئ التي تقوم عليها تمثل ثمار التقدم الاخلاقي الذى لا يمكن انكاره للبشرية . وعليه فان الاطار المناسب والاكيد الذى يسمح بالتوصل الى حلول عادلة للصراعات التي تؤرق مضاجعنا .

لقد كرس السيد خافيير بيريز دى كوييار الامين العام في التقرير الدقيق والشجاع ، الذى عرضه امام هذه الجمعية في بدء دورتها ، جزءا كبيرا منه لتقييم طريقة عمل منظمنا وللتنديد بالاضاع والمواقف التي تؤثر في فعاليتها .

وينبغي ان يوفر التحليل الذى قدمه السيد الامين العام المادة الجيدة لتفكير جميع

الدول الاعضاء التي تعتقد في الدور الفريد للأمم المتحدة ، الذي لا يمكن أن يكون له بديل ، في سباق دفاعها عن السلم والامن الدوليين والعمل على تعزيزهما ويلاحظ انه بالنسبة لبلدان صغيرة ، مثل بلادي ، التي تمتلك قدرة عسكرية لا تعد وأن تكون قدرة رمزية ، اذا ما قورنت بالقوة المدمرة الهائلة المتراكمة لدى القوتين العظميين ، تصبح الفعالية والاحترام الدقيق للقانون الدولي وللمقررات الصادرة عن الأمم المتحدة ، ذات اهمية حيوية بالنسبة لها ، لأن بقاءنا يعتمد على اللجوء الى الحوار للتوصل الى حل للصراعات القائمة بين الدول .

وفي هذا السياق ، واستجابة لمظاهر القلق التي اعرب عنها الامين العام للأمم المتحدة في تقريره ، فان حكومة بلادي تؤيد جميع المبادرات التي تهدف الى تقوية وزيادة فعالية الأمم المتحدة ، التي تعتبر المحفل الرئيسي الذي يمكن العمل فيه بصورة منسقة ولا تخاذ اجراء جماعي للحفاظ على السلم والامن .

وعلى مر الشهور القليلة الماضية شاهدنا تصعيدا لم يسبق له مثيل لآزمة الشـرق الاوسط ، نتيجة للعدوان ضد الاراضي اللبنانية واحتلالها ، وكذلك المذابح التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين . في محاولة لا جدوى منها لاغراق الشعب الفلسطيني البطل في بحر من الدماء ولسحق مقاومته .

ونحن نؤكد قناعتنا بانه سوف يصبح ممكنا التوصل الى حل نهائي فقط ، اذا ما قامت اسرائيل بالانسحاب من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس ، مع اشراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في جميع المفاوضات التي تهدف الى ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط ، على قدم المساواة مع جميع الاطراف المعنية .

ونود أن نتوجه بتحية خالصة الى القوات التقدمية اللبنانية ، والى المقاتلين من أجل الحرية التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذين عملوا على رفع مكانة الامة العربية من خلال بطولاتهم وشعورهم بالعزة والكرامة . فقد اثبتوا بدما شهدائهم ان السلم سوف يصبح ممكنا في هذه المنطقة فقط عندما يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقه في اقامة دولته .

وينبغي على الامم المتحدة ، تمشيا مع مبادرات حركة بلدان عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي بوجه خاص ، ان تستمر في بذل جهودها لوضع نهاية للحرب القائمة بين العراق وايران ، ولتعزيز السلم والاستقرار في هذه المنطقة .
وبالمثل ، ففي جنوب شرق اسيا اصبح من الضروري بذل الجهود لاقامة مناخ للسلم وحسن الجوار .

ان القوة المحتلة لتيمور الشرقية لم تنجح في خنق تطلعات شعب الماوير في السعي من اجل تحقيق الاستقلال والكرامة . ومازلنا على قناعة بأن المجتمع الدولي لا يمكنه الاستمرار في تحمل هذا الوضع حيث ترتفع سياسة الامر الواقع الى مستوى القانون . وسوف يساعد الشعب البطل في تيمور الشرقية في نضاله من اجل تقرير المصير والاستقلال تحت قيادة منظمة الفريتيلين ، مثله الشرعي الوحيد .

ان المجتمع الدولي ، وبوجه خاص البرتغال ، وهي الدولة القائمة بادارة هذا الاقليم ، ينبغي ان يستمر في بذل جهودها لتعبئة جميع الموارد المتاحة للضغط على قوات الاحتلال الاندونيسية من أجل الانسحاب الفوري من اقليم تيمور الشرقية .

وينبغي على المجتمع الدولي الا يستمر في تحمل وضع تحل فيه المصالح الانانية والاتفاقات محل الشرف والاخلاق والقانون ، اذ ينكر ، بقوة السلاح ، على شعب باكمله ان يتمتع بهويته السياسية والثقافية ، وهو الذي اثبت استعداداه لبذل اقصى التضحيات من اجل تحرير وطنه .

ان استمرار وجود اوضاع اخرى للأزمات في العالم لا يسهم على اية صورة من الصور في تحقيق الاهداف النبيلة لمنظمتنا .

ولا تزال قبرص تنتظر حلا يعمل للحفاظ على حقوق الطائفتين ، ويعمل على تحقيق وحدة وسلامة اراض وسيادة هذا البلد غير المنحاز .

اما في افغانستان ، فان احترام حق الشعب الافغاني في الاختيار الحر لمستقبله

ينبغي ان يعزز امكانية استعادة استقراره ، مما يسمح له بالاستمرار في بناء مجتمع مزدهر .

ان الوضع في المحيط الهندي لا يزال يثير اكبر قلق ، وبوجه خاص فيما يتعلق بالبلدان

الساحلية ، وينبغي بذل كل ما يمكن ، في اطار الام المتحدة ، لتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم تمشيا مع تطلعات هذه البلدان ورغبات المجتمع الدولي قاطبة .
وبالمثل ، لقد عمل الشعب الكوري البطل باصرار في بذل الجهود لتحقيق السلم واعادة الوحدة بين شطرى بلاده . وحتى يتم تحقيق هذا الهدف المشروع ، ينبغي وضع تدابير محددة ، وفقا لمبادئ وتوصيات حركة بلدان عدم الانحياز ، لا سيما فيما يتعلق باحلال اتفاقية سلم وعدم تدخل في الشؤون الداخلية وانسحاب كل القوات الاجنبية من الاراضي الكورية ، محل اتفاقية وقف اطلاق النار . ونحن نعتقد بان هذه هي الشروط التي ينبغي العمل على استيفائها بغية تحقيق التوحيد السلمي لشطرى كوريا ، واقامة وحدة حقيقية على كامل ترابه الوطني .

وتستمر في امريكا الوسطى اوضاع خطيرة تتعارض مع القواعد الاساسية للقانون الدولي وتشكل تحديا لاهداف ميثاق الامم المتحدة .
وان سباق التسلح ، الذى ينشط من سياسة المواجهة والتوتر ، ويولد الحرب الباردة ، يقوض المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ومثلها النبيلة للسلم ، والعدالة ، والتقدم .
وقد وجدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ان تطور الوضع منذ ١٩٧٨ لم يرق الى مستوى الآمال التي تولدت في الدورة الاستثنائية العاشرة . وفي الواقع ان برنامج العمل الذى ورد في الوثيقة الختامية ما يزال دون تنفيذ الى حد كبير . ورغم انه قد احرز بعض التقدم في المفاوضات ، فانه لا يسعنا الا ان نلاحظ ان سباق التسلح ، وبصفة خاصة سباق التسلح النووى ، قد اتخذ أبعادا خطيرة ، وقد تزايدت النفقات العسكرية بدرجة كبيرة .

اننا نؤيد من كل قلوبنا ما توصلت اليه الدورة الاستثنائية الثانية عشرة بشأن نزع السلاح ونؤيد البرنامج العالمي الشامل الذى يرمي الى تحقيق نزع السلاح والذى وضعت الجمعية العامة في تلك الدورة ، مما يشكل خطوة هامة نحو نزع السلاح العام والكامل تحت اشراف دولي .

ان السلم والامن الدوليين ، اذا ما كنا نريد لهما ان يكونا دائمين ، لا يمكن ان يقاما على تكديس الاسلحة ، ولا على أساس المحافظة على التوازن الواهي للردع أو على أساس المذاهب التي تقوم على التفوق الاستراتيجي . نحن ما نزال نعتقد ان خلق الظروف المواتية لنزع السلاح ودعم التعايش السلمي ، مع الجهود الانمائية العالمية هي مفتاح الأمن الجماعي في العالم .

ان الراس الاخضر ، التي تعتمد سياستها الخارجية على عدم الانحياز ، سوف تستمر في العمل من اجل تحقيق المبادئ التي أعلنتها الامم المتحدة ، وهي مهمة اساسية في الوقت الراهن ، وهي في الواقع مسؤولية وواجب كافة الدول الممثلة هنا .
ان مختلف عناصر الوضع العالمي ذات صلة وترابط وثيق بحيث ان التحليل الواقعي للوضع الراهن ينبغي ان يتم في اطار عالمي شامل . وعلى أية حال ، لا يمكن ان يفصل مفهوم

السلام عن المساواة بين الأمم ، واستقلال كل الدول وسيادتها وحق الشعوب في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لا يمكن لنا أن ندعى أننا نعمل من أجل السلام في العالم طالما يوجد شعب يعيش في ظروف لا تليق بالبشر . ونود في هذا السياق أن نعرب عن قلقنا ازاء تطور الوضع الاقتصادي الدولي الذي تميز بأزمة شاملة تزيد من تفاقم الظلم الراهن في النظام الاقتصادي الدولي .

ان التضخم ، وأسعار الفائدة العالية ، والحماية ، والبطالة ، وانخفاض النمو الاقتصادي والانشطة الاقتصادية ، بل في الواقع اضطرابها ، كل هذه عوامل لها آثار خطيرة على البلدان النامية .

ورغم ان الوضع الراهن يندرج بدفع النظام الاقتصادي الدولي نحو خلل من المتعذر التحكم فيه ، هناك من يرون في هذا سببا لعدم بدء مفاوضات حقيقية ، قطاعية أو شاملة ، مع البلدان النامية ومن ثم يتجاهلون تكافل اقتصادات الشمال والجنوب . فضلا عن ذلك فان هذا الرأي يتجاهل حقيقة أن الأمن الجماعي لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الرد الملائم على الوضع الظالم الذي خلقته العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة واستمرار العلاقات الاقتصادية في اطار يرجع تاريخه الى عصور الاستعمار .

ولا يستطيع أحد أن يظل غير مبال بالأزمة الاقتصادية الدولية — وبالتأكيد ليس هؤلاء الذين يعانون على اشد نحو من اثارها والذين تعطلت تنميتهم الى حد كبير بسبب هذه الازمة . وهذا هو السبب الذي من أجله نلاحظ بقلق تأخير افتتاح المفاوضات العالمية الشاملة وتنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية التي اعتمدها الامم المتحدة .

وتتبع رغبة البلدان النامية في بدء المفاوضات العالمية الشاملة طبقا للقرار ١٣٨/٣٤ ، الذي اعتمده بتوافق الآراء الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة والثلاثين ، من حقيقة ان هذه المفاوضات ليست بالنسبة اليهم مبادرات غير ذات جدوى . وعلى العكس من ذلك ، انها يجب ان تسفر عن نتائج ملموسة ، في تحسين مستوى معيشتهم ، وبصفة خاصة بالنسبة للغذاء ، والصحة ، والتعليم والثقافة واعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية .

وقد وابتنا الفرصة مؤخرا لنلاحظ بقلق عميق تدهور الظروف الخاصة بتحقيق أهداف التعاون الاقتصادي الدولي لاغراض التنمية . ونود ان نركز بصفة خاصة على الانخفاض النسبي في مستوى المساهمات للمؤسسات المالية في اطار منظومة الامم المتحدة ، وبصفة خاصة برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تلك الوكالة التي تقدم مساهمات هامة للبلدان النامية . ونود ان نذكر في هذا الاطار بالنداء الاخير الذي ورد في الاعلان الختامي لوزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ بشأن الحاجة الملحة لبدء خطوة ثابتة بشأن دعم التعاون الاقتصادي متعدد الاطراف . ويعتبر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عاملا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية . وان هذا التعاون ، الذي لا يمكن النظر اليه على انه بديل لتعاون الشمال والجنوب ، قد دعمته اجتماعات اروشا ، وبوينس ايرس ، وكاركاس قريبا جدا . ونحن نرحب بالدفعة الجديدة التي اعطاها لهذا التعاون برنامج العمل الذي اعتمد في كاركاس وفي اجتماعات تالية .

ولقد عبرنا منذ سنة واحدة عن الرغبة في ان الدورة التي تقرر عقدها اخيرا للمفاوضات بشأن مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار يجب ان تكون بحق الاخيرة . واليوم ، بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة ، نجح المؤتمر في اعتماد الاتفاقية التي صاغها . وان اعتماد الاتفاقية بالغالبية العظمى للبلدان خطوة هامة نحو ايجاد نظام قانوني جديد يحكم المحيطات .

ونعتقد أن الاتفاقية المعتمدة تحمي مصالح كافة البلدان وتشكل أداة للعدل والسلام والتطور والتعاون بين الدول . وبالرغم من تعقد الموضوعات والمصالح التي تنطوي عليها فإن نص الاتفاقية تم التفاوض بشأنه بتوافق الآراء ، وكنتيجة للتوازن الذي تم تحقيقه بين مصالح الجميع . ولهذا نأمل أن توقع كافة الدول على الوثيقة الختامية ، ان لم يكن على الاتفاقية ذاتها ، في الدورة التي سوف يعقدها المؤتمر في كانون الاول / ديسمبر القادم . ونحن نشجب أي مبادرات انفرادية أو متعددة الاطراف تهدف الى استغلال مصادر قاع البحار خارج الاطار التفاوضي لمؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار . ان الرأس الأخضر ينتمي لمجموعة البلدان الأقل نموا والتي عقد مؤتمر بشأنها في أيلول / سبتمبر الماضي تحت رعاية الامم المتحدة ، واسفر عن وضع برنامج ملموس جديد للعمل . ونعتقد أن هذا المؤتمر قد مثل مرحلة ذات دلالة كبيرة في عملية الحوار القائم بين الشمال والجنوب . ونحن نرحب بالاهداف التي وضعها هذا المؤتمر . ولا شك ان تحقيق هذه الاهداف سوف يمثل استجابة مناسبة للمشاكل التي تواجه اقل البلدان نموا والتي تسردت أوضاعها الاقتصادية ، ليس فقط بالمقارنة بالبلدان الغنية ولكن ايضا بالمقارنة بالبلدان النامية الأخرى .

ويحدونا الأمل بان تدعيم السياسات الوطنية الانانية وتردى العلاقات الاقتصادية الدولية لن يشكلا عقبات خطيرة أمام تنفيذ وضع مقررات مؤتمر باريس . ان الرأس الأخضر قد نظمت في الفترة ٢١ الى ٢٣ حزيران / يونيه ، بدعم من برنامج الامم المتحدة الانمائي وعملا بمقررات مؤتمر باريس ، مناقشات مائدة مستديرة مع شركائها في التنمية . ولقد ساهم هذا الاجتماع ليس فقط في المواءمة بين احتياجات بلادي وامكانيات شركائنا ، ولكن ايضا بدراسة الاليات التي سوف تسمح بادخال تحسن ملموس في زيادة فعالية المساعدة العامة من أجل تنمية الرأس الأخضر .

ولدى افتتاح مناقشات المائدة المستديرة ، وضع رئيس حكومة جمهورية الرأس الأخضر اطارا لهذا العمل وفسر مفهومنا للتنمية على النحو التالي :

" ان خيار النمو مع الاستقلال والكرامة هو خيار وطني تماما . وان شعب

الرأس الأخضر بوسعه ان يضطلع بدور المبادرة والقوة الدافعة من أجل تطوره ، ونحن مصممون على أن نضطلع بهذه المهام بكل مسؤولية وثبات .

" ومع ذلك ، فانه نظرا للوسائل الضعيفة المتاحة للتغلب على الاوضاع الاقتصادية الصعبة ، لن يكون من الممكن تخطي هذه الصعوبات وبناء اقتصاد صالح للبقاء الا بتعاون وتأييد المجتمع الدولي .

" وهذا هو السبب في اننا لا ننظر الى المساعدات الخارجية باعتبارها الطريقة الوحيدة كاسلوب لتخفيف عبء الارث الذي ورثناه عن الاستعمار ، ولا نعتبرها علاجاً لتصحيح اثار الازمات . ولا نعتقد أيضاً انها تمثل تضميداً لجروحنا في الاحوال الطارئة . وانما نتصورها ، في المرحلة الراهنة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي ، كامر مستقر تم وضع البرامج له وترشيده وجرى تكييفه والمتطلبات الناجمة عن عملية اقامة الهياكل الانتاجية الصالحة لبلادنا " .

وفي اطار هذه المسؤولية المتبادلة ، ان لم تكن مسؤولية جماعية ، نعتقد بان اتخاذ اجراءات من اجل السماح لشعبنا بالتمتع بحقه في الغذاء والتعليم والصحة والعدل ينبغي ان تجد مكانها الملائم .

وبالتالي ، فان الرأس الأخضر تعلق أهمية كبرى على الحوار والجهود المتضافرة التي تحترم خيار كل واحد منا في حل المشاكل المتعلقة بالمساعدات الرسمية من أجل التنمية التي نرى أنها ينبغي أن تكون مما يمكن التنبؤ بها وضمانها ، وتطويعها للاحتياجات الحقيقية ولخيارات التنمية لبلادنا .

ونحن نعتقد ان المجتمع الدولي ينبغي ان يهتم في المكان الاول بتحسين وسائل واشكال المساعدة من اجل تسهيل الانفاق ولجعلها اكثر فعالية ودعماً حقيقياً لجهود شعوبنا في تغيير الظروف القاسية التي يتعين التغلب عليها .

ومع تجاوز الاثار المعاكسة للوضع الاقتصادي الدولي فان الرأس الأخضر عليه ان يواجه سلسلة من الاوضاع غير المواتية مثل الافتقار الى الهياكل الانتاجية والمعوقات الطبيعية مثل الطبيعة الجزرية والجبلية للبلاد والجفاف الذي اثر على بلادى وادى الى فقدان اغلب محصولاتها .

ولذا ، اود ان اغتم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر نيابة عن حكومة وشعب الراس الاخضر الى كل هؤلاء الذين استمروا في المساعدة لتخفيف العبء الذي توارثناه عن العصور الاستعمارية والذي زادت الكوارث الطبيعية من مساوئه .

ان الراس الاخضر يعلق اهمية خاصة على اعمال اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل التي يتولى رئاستها الان سعادة رئيس جمهورية الراس الاخضر السيد ارستيديس بيريرا . وان جهود البلدان الاعضاء في هذه اللجنة في مكافحة ويلات الجفاف معروفة تماما للمجتمع الدولي . ومع ذلك ينبغي ان نعترف بان هذه الجهود غير كافية في ضوء الاثار المشؤومة للكوارث الطبيعية وبصفة خاصة في ظل التردى المستمر في تربة مجموعة بلدان تعتبر من اكثر البلدان فقرا على وجه الارض . وبالتالي ، فاننا مقتنعون بأن المجتمع الدولي سوف يبذل قصارى جهده لتعزيز مساعده لشعوب الساحل التي تناضل نضالا عسيرا لضمان غذائها وتنميتها .

ونحن نرى بالفعل تقدما كبيرا في بعض المجالات رغم النزاعات المميتة والازمات والتهديدات المستمرة للانسانية . وان ادراك هذه الحقيقة مع الثقة في الانسان وقدرته على التغلب على اوجه ضعفه يعطينا الأمل والقناعة بأن المجتمع الدولي سوف يجد الطرق والوسائل من أجل القضاء على الخطر النووي وتحويل نظام العلاقات غير العادلة الذي يسود العالم اليوم ، ويضمن لأكثر الشعوب فقرا تحقيق تطلعاتها ومطامحها ويحقق لها السلام والتقدم مع العدل .

انه امر ملحّ أن نعزز قدرة الامم المتحدة على العمل ، وان نضمن تنفيذ مقرراتها وتوصياتها من قبل كل الدول الأعضاء . ان العلاقات القائمة بين الشعوب على أساس مفهوم جديد للظواهر الاخلاقية ، والسياسية ، والقانونية ، سوف تتكيف اكثر فأكثر مع مطامح الانسانية ، وتسهم في تحريرها ، وتضمن الزيادة المستمرة لدور منظومة الامم المتحدة .

وفي الختام ، نود أن نعرب عن أملنا بان أعمال الدورة السابعة والثلاثين سوف تكون في مستوى امال المجتمع الدولي ، وخصوصا امال أولئك الذين جرى المساس بحقوقهم في حياة حرة وكريمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠